الأوجه الإعرابية للأسماء المركبة

مجد الدين سيد محمد نقد الله
جامعة – جدة – كلية العلوم والآداب–خليص

المستخلص :
موضوع هذه الدراسة هو: (الأوجه الإعرابيّة للأسماء المركبة). تهدف هذه الدراسة إلى بيان الوجه الإعرابي للاسم بعد تركيبه، إذ الأصل في الكلمات البساطة، ولكنها إذا رُكبت مع كلمة أخرى فإنّها تكتسب معنى جديد لم يكن لها قبل التركيب، مما يتطلب وجهاً إعرابياً جديداً، كما أنّ التركيب يكون في الأسماء والحروف دون الأفعال. ولعل السبب في اختيار هذا الموضع يكمن في تفرق مباحثه بين أبواب النحو المختلفة، فهي لا يضمهاباب واحد، وانّما نجدها في أبواب متفرقة كباب المبني والمعرب، والممنوع من الصرف والعدد، والعلم. لذا كانت هذه الدراسة محاولة للم هذا الشتات. وقد اتبع الباحث في ذلك منهجاً علمياً يقوم على الاستقراء والوصف والتحليل. وقد توصل البحث إلى بعض النتائج المثبتة في خاتمته.

الكلمات المفتاحية: *البساطة –الأوجه –التركيب.*

ABSTRACT:
The theme of this study is :(the syntactical aspects of compounded words) It aims to clarify the syntactical aspects of compounded nouns. Words are originally simple. However, they can lose this simplicity when they compounded with other words, and gain new meanings, which require new syntactical aspects and many changes in their functions and statements. Compounding usually occurs in nouns and particles not in verbs.The reason of choosing this study is that: compounded nouns are scattered in many chapters, so this study attempts to gather them in one chapter. I have followed a scientific approach based on the induction, description and analysis. In the conclusion, I showed the most important findings of this research.
Key words: *simplicity - aspects- compounding.*

المقدمة:
موضوع هذه الدراسة هو: (الأوجه الإعرابية للأسماء المركبة). حيث يُعد التركيب عاملاً من عوامل التوسع والإثراء اللغوي، شأنه في ذلك شأن الاشتقاق والنحت والتعريب. وأنّه يكون في الحروف والأسماء دون الأفعال، كما أنّه يكون على خلاف الأصل، إذ الأصل في الكلمات الإفراد، ولكل جزء قبل التركيب معنى، فإذا رُكّب الجزآن أفاد مجموعهما معنى جديداً لم يكن لأي واحدٍ منهما قبل التركيب. ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى كشف الأوجه الإعرابية التي تحدث لهذه الأسماء بالتركيب، وآراء النحويين فيها وبيان ما اتفق عليه وما اختلف فيه منها. وقد وقفت على دراسة سابق ذات صلة بالموضوع للدكتور عبد الرحمن الحميدي نُشرت في مجلة الدرعية العدد(49) وشبكة الألوكة بعنوان:(الأسماء المركبة: أنواعها واعرابها). غير أنّ هذه الدراسة قد تميزت عنها في أنها جمعت بين آراء القدماء والمحدثين في بيان أوجه إعرابها، حيث إن الدراسة المذكورة قد أغفلت آراء كثير من المحدثين في ذلك. كما أن هذه الدراسة قد اهتمت ببيان المعنى اللغوي لهذه المركبات بالتفصيل وذلك لأنّ الإعراب فرع المعنى. كما أنّ ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يختلف في مجمله عن كثير من النتائج لتي توصلت إليها الدراسة المذكورة. وقد اتبعت في ذلك منهجاً علمياً يقوم على الاستقراء والوصف والتحليل.

فتناولت في المبحث الأول منه المعنى اللغوي للتركيب، وفائدته والعلة منه عند النحويين. وفي المبحث الثاني: تناولت أقسام الأسماء المركبة، وبينت أنّها تنقسم إلى قسمين: أسماء أعلام وهي: ما تركب تركيباً إضافياً نحو: (عبدالله) أو مزجياً نحو:(حضرموت) أو إسنادياً نحو: (تأبط شراً) مبيناً آراء النحويين فيه وأوجهه الإعرابية. أما القسم الثاني فهو: الأسماء المركبة التي ليست بأعلام، وتشمل المركب العددي نحو: (خمسةَ عشَر وأخواتها) وما ركب من الأحوال نحو: (شَذَر مذَر) والظروف نحو:(وصباحَ مساءَ) وأسماء الأفعال نحو: (هلّم، وحيّهل) وبّينتُ كذلك أوجهها الإعرابية وآراء النحويين فيها. ثم تناولت في القسم الأخير المركبات التي لم تشملها الأقسام السابقة، وبينت أنّها ضربان: ضرب منها مركب تركيب الأحوال والظروف نحو: (حيصَ بيصَ، وخازَ بازَ)، والضرب الآخر هو كنايات العدد نحو: (كأيّنْ، وكَمْ، وكذا).

معنى التركيب:

التركيب في اللُّغة: وضْع شيءٍ على شيءٍ. جاء في اللسان: (ركّب الـ شيءَ: وَضَع بعضَه على بعض، فتركّب وتراكب). (لسان العرب–1988م–1/416) وجاء في القاموس: يُقال: (تراكب السَّحاب وتراكم: صار بعضُه فوق بعض) (القاموس المحيط–1426هـ–/76) وفي الوافي: (ركّبه وضع بعضه على بعض). (–الوافي–1980م –ص341). وفي المعجم الوسيط: (ركّب الشيء وضع بعضه على بعض، وضمه إلى غيره). (المعجم الوسيط–2004هـ –ص368). وفي التعريفات: (جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة). (التعريفات–1983م–ص–40). وفي اصطلاح النَّحْويين يأتي التركيب بمعنى الضم، والجمع، والوصل كذلك. قال ابن الأثير: ((وأما التركيب فهو فرع على الإفراد وحقيقته أن تجمع بين الاسمين على غير جهة الإضافة فتجعلهما اسماً واحداً)). (البديع في علم اللغة–1420هـ – 2/271). وقال الرماني: ((أما التركيب ففرع على الإفراد لأنّه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسماً لشيء واحد)). (معاني الحروف–1984م–ص505). وقال العكبري: ((وأما التركيب ففرع على الإفراد؛ لأنّه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسماً لشيء واحد)). (اللباب –1993م 1 /505). وقال القرشي: ((التركيب جعل الاسمين اسماً واحداً من غير إرادة العطف كخمسة عشر)) (الإرشاد إلى علم الإعراب–695هـ–ص196). وقال السامرائي: ((التركيب: وصل كلمة بأخرى بحيث يتكون منها كلمة واحدة ذات معنى مؤلف من معنى الكلمتين المستقلتين)) (فقه اللغة المقارن–2000م–63). وقال محمد أمين:((ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسماً واحداً إعرابا وبناء)). (أصول اللغة–1975م–ص 52). ومما سبق من تعريفات للتركيب تتضح لنا فائدته ودوره في إثراء اللغة العربية، حيث بالتركيب يكتسب اللفظان المركبان معنى جديداً لم يكن لواحدٍ منهما قبل التركيب.

*** الأسماء المركبة وعلّة تركيبها:**

ذهب النحاة إلى أنّ التركيب في الكلمات يكون على خلاف الأصل، إذ الأصل في الكلمات الإفراد وأنه يكون في الأسماء والحروف دون الأفعال. قال ابن عصفور: ((التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال، بل لا يُحفظ التركيب في الأفعال إلاّ في (هلُم) في لغة إلحاقها بالضمائر)). (شرح جمل الزجاجي –1980م–ص288). وقال ابن أبي الرَّبيع: ((لا يكون التَّركيب فيما أُخذت منه الأفعال؛ وهي المصادر، ولا في الصِّفات الجارية على الأفعال، وإنّما يكون التَّركيب في الأسماء، نحو: بعلبك، ومعد يكرب، وما أشبه ذلك، وفي الحروف، نحو: هلاّ، ولولا)). (الكافي في الإفصاح–2001م–ص–662–664). وهو عند ابن يعيش على

ضربين: الأول من جهة اللفظ والآخر من جهة اللفظ والمعنى. قال :((اعلم أنّ التركيب على ضربين: تركيب منجهة اللفظ وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالأول: نحو: أحَدَ عشَرَ وبابه، وحيصَ بيصَ، ولقيته كفَةً كفَةً، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً؛ لأنّ الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة، إذ الأصل أحد وعشرة، فحذفت من اللفظ والمعنى لإرادتها. والثاني: نحو: حضرموت ومعد يكرب، وسائر الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً حُذفت من اللفظ ولم تُرد من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان وصارا اسماً واحدا)). (شرح المفصل_ د.ت-112/2). ويرى النحاة أنّ العلة التي كانت سبباً في بناء هذه الأسماء المركبة هو التضمين. فدونوا طائفة من الأسماء المركبة من أشهرها العدد المركب من أحَدَ عشَرَ إلى تسعةَ عشَرَ، وذهبوا إلى أنّها مبنية على فتح الجزأين، وجعلوا علة بناء العدد الثاني هو تضمنه معنى حرف العطف. كما حملوا على بناء العدد المركب، بناء كثير من الأسماء التي وردت مركبة من الأحوال والظروف نحو: (حيصَ بيصَ وبيتَ بيتَ وصباحَ مساء، ويومَ يومَ). (شرح المفصل-د-ت-118/2، التضمين في اللغة-2001م-ص -52).

***أقسام لأسماء المركبة وأنواعها:**

تنقسم الأسماء المركبة إلى قسمين: أسماء أعلام وأسماء غير أعلام، وقد وضع النحويون لكل قسم ونوع أحكاماً إعرابيةً تتعلق به، تفصيلها كالآتي:

***أولاً: أسماء الأعلام المركبة:**

1-المركب الإضافي: هو ما رُكب من مضاف ومضاف إليه. وذكر النحاة أنّه في حال إعرابه فإنّ الجزء الأول منه يعامل على حسب ما يقتضيه العمل، فيرفع وينصب ويُجر ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً، أما جزؤه الثاني فيكون مجروراً بالإضافة ويعرب مضافاً إليه، وأنّ تنوينه وعدمه يكون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف ومنعه. قال ابن هشام: ((مركب إضافي وهو الغالب، وهو: كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين ممّا قبله كعبد الله، وأبي قحافة، وحكمه أن يُجرى الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، ويجر الثاني بالإضافة)). (أوضح المسالك-1974م 126/1). وقال عباس حسن: ((إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول (المضاف)، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً أما جزؤه الثاني فمضاف إليه، ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف ومنعه)). ((النحو الوافي-1965م/231/4).

2-المركب المزجي: وهو عند النحاة ما رُكب من كلمتين امتزجتا لا على جهة الإضافة حتى صارتا كالكلمة الواحدة. وعده ابن يعيش تركيب من جهة اللفظ والمعنى قال: ((التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى، والثاني نحو: حضرموت، ومعد يكرب وقالي قلا وسائر الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى، بل مزج الاسمان وصارا اسماً واحداً)). (شرح المفصل-بدون 112/2). وقال ابن مالك:((والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث)). (شرح التسهيل-1967م1-/173). وقال ابن هشام: ((مركب مزجي هو: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها)). (أوضح المسالك-1974م 126/1). وعرّفه محمد شوقي أمين بقوله ((المركب المزجي: ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناءً سواء أكانت الكلمتان عربيتين أو معرّبتين)). (في أصول اللغة-1975م-ص52). وهو عند النحاة إمّا أن يكون مختوماً بكلمة (ويه) كـ (سيبويه،

وعمرويه، وإمّا بغيرها كـ (بعلبك، وحضرموت). وقد ذكروا لغير المختوم بكلمة (ويه) منه أوجهاً إعرابيةً متعددة أولها: إعرابه إعراب الممنوع من الصرف على آخره للعلمية والتركيب، ويلزم أوله البناء على الفتح ما لم يكن منتهياً بياء فيسكن وهو أشهر الوجوه الإعرابية. وثانيها: معاملته معاملة المركب الإضافي فتظهر علامات الإعراب على آخر الصدر، ويلزم آخره الجر بالإضافة مع الصرف إن لم يكن فيه ما يمنع ذلك، وعلى هذه اللغة لا توصل الكلمة الأولى بالكلمة الثانية عند الكتابة حالها حال إي مركب إضافي، فتقول: هذه بعلُ بكٍ، ودخلت بعلَ بكٍ، وخرجت من بعلِ بكٍ. وثالثها البناء لتضمنها معنى حرف العطف كـ (خمسةَ عشَر). أمَّا ما خُتم بكلمة (ويه) فإنّه مبنى على الكسر، لكنّه ينون في حال التنكير كما تنون الأصوات وأسماء الأفعال قال سيبويه :((وأمّا معد يكرب ففيه لغات: منهم من يقول: (معد يكربٍ) فيضيف، ومنهم من يقول: (معد يكربَ) فيضيف ولا يصرف، بجعل (كربَ) اسماً مؤنثاً ومنهم من يقول: (معد يكربُ) فيجعله اسماً واحداً)). (الكتاب–296/3). وقال المبرد: ((اعلم أنّ كل اسمين جُعلا اسماً واحداً على غير جهة الإضافة، فإنّ حكمهما أن يكون آخر الاسم الأول منهما مفتوحاً، وأن يكون الإعراب في الثاني فتقول: هذا حضرَموت يا فتي وبعلَبك، ولا يُصرف لأنّهما جُعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث؛ لأنّ الهاء ضُمت إلى اسم كان مذكراً قبل لحاقها فترك آخره مفتوحاً نحو: حمدة وطلحة)). (المقتضب–4/22–23). وذهب ابن السراج إلى أنّ الاسم إذا رُكب مع الصوت بُني على الكسر إلاّ إذا ذُون فإنه يُنكر كما في سيبويه وعمرويه قال: ((اسم بُني مع صوت: وذلك نحو: سيبويه وعمرويه، تقول: هذا سيبويه يا فتى، وهذا عمرويه يا فلان، وهو مبني على الكسر، وإن قلت: مررت بعمرويهٍ وعمرويهٍ آخر، نونت الثاني؛ لأنّه نكرة)) (الأصول–1408م –ص140). وذهب الجرجاني إلى أنّ من العلل المانعة للصرف التركيب المزجي، وأنه يُعرب إعراب الممنوع من الصرف. قال: ((جعل الشيئين شيئاً واحداً، وذلك فرع بلا شُبهة، إذ الأصل الإفراد، ثم ضُم الاسم الثاني إلى الأول نحو: أن يُضم (كربُ إلى معدي) كما يُضمتاء التأنيث إلى ضارب فيُقال: ضاربة)). (المقتصد في شرح2 الإيضاح–965م–965/2).

وذهب ابن الأثير إلى أنَ المركب المزجي يُعرب إعراب الممنوع من الصرف، كما أنّه قد يُجر بالإضافة ويصرف، وأنّ للعرب في معدي يكرب ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجريه مجرى ما لا ينصرف. والثاني: أن تضيف معدي إلى (كرب) ولا تصرف (كرب) لأنّه اسم قبيلة. والثالث أن تضيف وتصرف كرب، ومن أضاف لم يفتح (ياء) معدي. وهذه إضافة لفظية، فإنّ كل واحد من الاسمين جزء من الاسم المركب. (البديع في علم اللغة–1420هـ–271/2). كما ذهب إلى أنّ الجزء الثاني للمركب إن كان صوتاً فإنه يُبنى على الكسر وينون إذا ذُكّر. قال: ((فإن كان الاسم الثاني صوتاً بُني على الكسر نحو: (سيبويه وعمرويه) وتصرفه إذا نكرته)). (المصدر السابق – ص271). وذهب ابن مالك إلى أنّ المركب المزجي إن لم يكن عجزه كلمة (ويه) فهو معرب غير منصرف وقد يضاف. قال: ((والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث، فإن لم يكن عجزه (ويه) فهو معرب غير منصرف كحضرموت، وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال: (هذا حضرموتٍ)، وإن كانعجزه (ويه) بُني على الكسر فقيل: هذا سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ، وبعض العرب يُعربه ويمنعه من الصرف. (تسهيل الفوائد–173/1).

وذهب أبوحيان إلى أنّ للعرب في المركب المزجي ثلاثة مذاهب قال: ((وفي بناء المركب تركيب المزج للعرب ثلاثة مذاهب: منعه من الصرف وإعرابه إعراب المتضايفين، وبناؤه، وما رُكب من اسم وصوت نحو: سيبويه وعمرويه، فمذهب الجمهور أنّه يبقى على حاله مبنياً، وذهب بعضهم إلى أنّه يجوز فيه منع الصرف، ولا يتحتم في تركيب المزج منع الصرف بل تجوز فيه الإضافة وهي مسموعة في (بعلبك ومعد يكرب وحضرموت، والقياس سائغ)). (ارتشاف الضرب-1984م-868/2). وذهب الدماميني إلى أنّ اللغة الفصحى فيما ختم بكلمة (ويه) هي: إعرابه إعراب غير المنصرف وقد يُضاف صدره إلى عجزه. قال: ((وذو المزج إن ختم بغير(ويه) نحو: بعلبك ومعدي كرب أُعرب غير منصرف فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة وهذه هي اللغة الفصحى، وقد يُضاف صدره إلى عجزه فيُعامل العجز بما يقتضيه حاله من صرف وغيره، وقد يلزم فيه منع الصرف ويُعامل الصدر أيضاً بما يقتضيه حاله إلاّ في فتحة الحرف العليل في حالة النصب فلا يظهر نحو: رأيتُ معدي كرب. وقد يُبنى تشبيهاً له بخمسة عشر)). (تعليق الفرائد-1403هـ-145/2).

وهو عند السيوطي مشبّه بما فيه هاء التأنيث وهو لذلك لا ينصرف، كما أن ما ختم بكلمة (ويه) يُمنع من الصرف ويبنى على الكسر لأنّه مركب من اسم وصوت أعجمي. قال: ((وهو اسمان رُكب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو: حضرموت وبعلبك ومعد يكرب، وشبه بما فيه هاء التأنيث ولذلك لا ينصرف، ومن هذا النوع سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، إلاّ أنّه مركب من اسم وصوت أعجمي، فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم فبُني على الكسر)). (الأشباه والنظائر-1990م1/206-207). وأنكر ابن يعيش أن يكون ما ختم بـ(ويه) قد بُني لتضمنه معنى حرف العطف كـ (خمسة عشر) وإنّما التركيب زيادة فيه قال: ((التركيب هنا ليس كالتركيب في خمسة عشر، إنّه زيادة فيه بها تمامه من غير أن يكون له معنى ينفرد به)). (شرح المفصل/124). وذكر ابن كمال باشا أنّ الجزء الثاني من المركب المزجي إن لم يكن متضمناً معنى الحرف كـ(بعلبك) أي حرف العطف، فإنّ الجزء الأول منه يُبنى على الفتح لكونه بمنزلة جزء الكلمة، ويُعرب الجزء الثاني إعراب المفرد غير المنصرف، وأنّه إذا كان الجزء الثاني من المركب صوتاً نحو: (سيبويه، وعمرويه) فيُبنى الجزء الأول على الفتح والثاني على الكسر. (أسرار النحو-2002هـ_ ص 194).

ويرى إبراهيم مصطفى أنّ التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذي نُقل عنه قال: ((والثاني المركب المزجي، وهو اسم نُقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه، فليس له من أصل كان منوناً قبل العلمية فيمكن أن يُنون بعدها)). (إحياء النحو-2012م-ص181). كما يرى محمد شوقي أمين أنّ التركيب يكون في الكلمات العربية والمعربة وفي أعلام الأشخاص والأجناس وغيرها من الظروف والأحوال والأصوات والمركبات العدديةٌ قال: ((المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناءً سواء أكانت الكلمتان عربيتين أو معربتين، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص وفي أعلام الأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية، ومن المركب المزجي في الأصوات (قاشِ ماشِ) بالكسر لصوت طي القماش)). (في أصول اللغة-1975م ص-52).

3-المركب الإسنادي:

هو ما ركب من مسند ومسند إليه، ويلزم عند النحاة الإعراب بالحكاية، ولا يدخله أي تغيير، وتُقدر على آخره جميع حركات الإعراب، وهو مبني لا معرب: قال سيبويه: ((هذا باب الحكاية التي لا تُغير فيها الأسماء عن

حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجلٍ يُسمى تأبط شراً: هذا تأبطَ شراً. وقالوا: هذا برقَ نحرُه، فهذا لا يتغير عن حال التي كان عليها قبل أن يكون اسماً)). (الكتاب-1316هـ-326/3). كما ذهب إلى أنّ كليهما لا يثنى ولا يُجمع ولا يُضاف. قال: ((واعلم أنّ الاسم إذا كان محكياً لم يُثنى، ولم يُجمع، إلاّ أن تقول: كلهم تأبط شراً وكلاهما ذَرى حباً. لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولا تضيفه إلى شيء)). (المصدر السابق 65/2). وهذا ما ذهب إليه المبرد أيضاً بقوله: ((فمن الحكاية أن تُسَمي رجلاً أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض، نحو تسميتهم: تأبط شراً وذَرى حباً وبرق نحره. فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة؛ لأنّه قد عمل بعضه في بعض، فتقول: رأيت تأبطَ شراً وجاءني تأبطَ شراً)). (المقتضب-1415هـ 9/4). وذهب ابن الأنباري على أنّ الحكاية تُزيل الالتباس وتزيد التوسع في الكلام، وأنّ من العرب من يُجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات. قال: ((إن قال قائل لما دخلت الحكاية في الكلام؟ قيل: لأنّها؛ تزيل الالتباس وتزيد التوسع في الكلام. فإن قيل: فهل يجوز الحكاية في غير الاسم والعلم والكنية؟ قيل: اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يُجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات)). (أسرار العربية-1377هـ-ص195). وعلّل ابن الأثير عدم جواز التثنية والجمع والتصغير والترخيم والتوكيد والعطف فيما سُمّي بالجملة بأنّ الجملة يعمل بعضها في بعض. قال: ((إذا سميت بجملة حكيتها. تقول: قام تأبطَ شراً، وبرقَ نحرُه وذَرى حباً، ولا يُثني ولا يُجمع ولا يُصغر ولا يُرخم ولا يُوصف ولا يُؤكد؛ لأنّه جملة قد عمل بعضها في بعض)). (البديع في علم اللغة-1420هـ- 710/2).

وذهب ابن مالك إلى أنّ من العرب من يُعرب المركب الجملة بالإضافة إذا كان الثاني منه ظاهراً. قال: ((وإن كان المركب جملة وثاني جزأيها ظاهراً فمن العرب من يُضيف أول الجزأين إلى الثاني فيقول: جاء برقُ نحرِه)). (التسهيل-1967م-173/1). وتعقبه أبو حيان فقال: ((ولا يُقاس على هذا إن صح النقل؛ لأنّ النحاة نصوا على أنّ كل ما سُمي به مما يتضمن إسناداً، فليس فيه إلاّ الحكاية)). (ارتشاف الضرب-1984م-498/1). ويرى عباس حسن صحة إعراب المركب الإسنادي. قال: ((وإذا كان المركب اسنادياً وجب أن يُحكى على ما هو عليه دون تغيير والصحيح أنّه معرب لا مبني)). (النحو الوافي-1965م-232/4).

ثانياً: الأسماء المركبة التي ليست بأعلام:

أولاً: المركب العددي:

تنحصر الأعداد المركبة عند النحويين في: أحَدَ عشَرَ وتسعةَ عشَرَ وما بينهما، وما يلحق بهما من كلمة (بضع وبضعة)، ويُسمى الجزء الأول منها صدر المركب أو (النيف)، وهو يشمل الأعداد من واحد إلى تسعة وما بينهما وما ألحق بهما. ويُسمى الجزء الثاني منها عجز المركب أو: العقد ويقتصر على كلمة: (عشرة). ولهذا المركب العددي أحوال إعرابية تختص بها ذكرها النحاة.

فهو عند سيبويه مبني على فتح الجزأين لتضمنه معنى الواو. وحكى عن بعض العرب إعراب عجز هذا المركب إذا أضيف مع بناء الصدر على الفتح، وعدّها لغة ركيكةً. قال: ((وأمَّا خمسةَ عشَرَ وأخواتها فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً. وإنّما أصل خمسةَ عشَرَ: خمسةٌ، وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحدٍ. ومن العرب من يقول: خمسةَ عشُرك، وهي لغة رديئة)). (الكتاب-1316هـ-296/3-297). وذهب المبرد إلى أنّه مبني على فتح الجزأين قال: ((أما ما كان مثل خمسةَ عشَرَ مما يلزم فيه ألاّ يكون إلا معرباً فبناؤه على الفتح.

أُفتح أوله فعلى أنّه ليس منتهى الاسم وأنّه (كالدال) من حمدة، و(الحاء) من طلحة. وأما فتح آخره فللبناء، واختير له الفتح؛ لأنّه أخف الحركات، وهو عربي ضممته إلى عربي)). (المقتضب-1415هـ-29/4).

وقال ابن السراج: ((فأما الاسم الذي بُني مع الاسم فخمسةَ عشَر، وستةَ عشَر. وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيان على الفتح وكان الأصل خمسةٌ وعشرةٌ، فحُذفت الواو وبُني أحدهما مع الآخر اختصاراً وجُعلا كاسم واحدٍ، وكذلك حادي عشَر وثالثَ عشَر إلى تاسعَ عشَر. ومنهم من يقول عشركَ وهي رديئة)). (الأصول-1408هـ- -140/4). وهو مبني عند الزجاجي على فتح الجزأين لعلة التركيب، إلاّ ما لزمه علم التثنية منه فإنّه معرب كـ (اثني عشر، واثنتي عشرة). قال: ((واعلم أنّ العدد ما بين أحَدَ عشَر إلى تسعةَ عشَر مبني على الفتح غير معرب، يكون في الرفع والنصب والخفض مفتوحاً على حال واحدة؛ لأنّ هما اسمان جُعلا اسماً واحداً فمنعا الإعراب إلا (اثني عشَر، واثنتي عشرة) فإنّه معرب للزوم علم التثنية إياه. (كتاب الجمل في النحو-1417هـ-ص126-127). وجعل ابن الأنباري علة بناء الأعداد المركبة تضمنها معنى حرف العطف (الواو) وأنّ بناءها على الحركة لتمكنها أي: قبولها لعلامات الإعراب، وأنّ أولوية البناء على الفتحة لأنّها أخف الحركات. قال: ((فإن قيل: فلم بُني ما زاد على العشرة، من أحَدَ عشَر إلى تسعةَ عشَر؟ قيل: لأنّ الأصل في (أحَدَ عشَر، أحَدَ وعشرة) فلما حُذف حرف العطف وهو (الواو) ضُمنا معنى حرف العطف، فلّما تضمنا معنى حرف وجب أن يُبنيا، ويُنيا على حركة؛ لأنّ لهما حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى لأنّه أخف الحركات وكذلك سائرها)). (أسرار العربية-1377هـ-ص129). والتركيب العددي عند ابن يعيش تركيب من جهة المعنى فقط. قال: ((اعلم أنّ التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى. فالضرب الأول من التركيبين هو في الأعداد نحو: أحَدَ عشَر وبابه فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً وذلك لأنّ الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف، ومن العرب من يسكن العين فيقول: أحَدَ عشْر احتراساً من توالي المتحركات في كلمة)). (شرح المفصل-د-ت-112/4-113).

وذهب ابن كمال باشا إلى أنّ الجزء الأول من المركب إن شابه المضاف نحو: اثني عشر، بُني الجزء الثاني لتضمنه معنى الحرف، وأُعرب الجزء الأول لشبهه بالمضاف في حذف النون فيه، إذ أصله اثنان وعشر فخرج بحذف النون عن كونه بمنزلة صدر الكلمة. (أسرار النحو-2002م -ص194). ويرى القرشي أنّ التركيب في الأعداد إنّما يكون لطلب الخفة، وأنّه يُبنى الأول منه؛ لأنّه كصدر الكلمة، والثاني لتضمنه واو العطف. قال: ((وأما أحَدَ عشَر إلى تسعةَ عشَر سوى اثنا عشَر فحكمهما أن يُركب اسما العدد طلباً للخفة ويُبنيا، أما الأول فلأنّه كصدر الكلمة من العجز. وأما الثاني فلتضمن الواو العاطفة)). (الإرشاد إلى علم الإعراب-1989م_ص122). وأضاف عباس حسن أنّ هنالك لغات متعددة في إعراب العدد المركب إذا أضيف، وأنّ أشهرها وأحقها بالاختصار عليه لغتان: الأولى: أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية. والثانية: ترك الجزء الأول مفتوحاً في كل الحالات كما كان وإجراء الحركات الإعرابية على الجزء الثاني باعتبار الجزأين بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين يجرى الإعراب على الثانية منهما مع ترك الأول على حاله دون أن تتغير الفتحة التي في آخره. (النحو الوافي-1965م-535/4). ويرى السامرائي أنّ حذف الواو من المركب العددي يكون للاختصار ودفع توهم أنّ العطاء على دفعتين. فقولك: أعطيتك خمسةَ عشرَ كتاباً، يختلف عن قولك: أعطيتك خمسةَ وعشرةَ كتبٍ: قال: ((يذكر النحاة أنّ أصل العدد المركب أن يكون بالواو،

فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة، فحذفت الواو وركب العددان اختصاراً ودفعاً لما يتبادر من العطف أنّ الإعطاء دفعتان)). (معاني النحو-2000م 271/3).

وعليه مما ذكر نجد أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّ الأعداد المركبة مبنية على فتح الجزأين للعقد والنيف، ماعدا اثني عشرَ واثنتي عشرَ، فإنهما يُعربان إعراب المثنى في جزئهما الأول، وأنّ الثاني منهما مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وأنّه متضمن معنى الواو التي حُذفت للاختصار والخفة، ولم تظهر لأنّ التضمين لا يصح معه إظهار الحرف المضمن، بخلاف التقدير إذ يجوز إظهاره سواء اتفق الإعراب أم اختلف.

ثانياً: الظروف والأحوال المركبة:

للنحاة في الظروف والأحوال المركبة مذهبان: أحدهما: أنّها مركبة تركيب خمسةَ عشرَ، حيث تُبنى على فتح الجزأين.

وثانيهما: أنّها مركبة تركيب الإضافة، فيُجر آخرها بالإضافة، ويخضع الصدر لعوامل الإعراب، ما لم يكن آخره (ياء) فيُسكن. فعلى لغة البناء يُقال: أتيته صباحَ مساءَ وهو جاري بيتَ بيتَ، وتفرقوا أيادي سبأ. وعلى لغة الإضافة يُقال: أتيته صباحَ مساءٍ، وهو جاري بيتَ بيتٍ. قال سيبويه: ((وأمّا يومَ يومَ وصباحَ مساءَ وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ، فإن العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً)). (الكتاب-1316هـ-2/55). وذكر ابن السراج أنّ هذه الألفاظ لا تُجعل اسماً واحداً إلاّ إذا أريد الحال أو الظرف قال :((إنّهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد، إلاّ إذا أرادوا الحال أو الظرف، والأصل القياس والإضافة، فإذا سميت بشيء من ذا أضفته ‘فإذا قلت: أنت تأتينا في كل صباحٍ ومساءٍ، أضفت لا غير، لأنّه قد زال الظرف وصار اسماً خالصاً)). (الأصول-1408هـ-3/140).

وجعل ابن سيدة التضمين علة لبنائها كما في خمسةَ عشرَ قال: ((ومن ذلك قولهم: ذهب الناس شغَر بغَر، إذا تفرقوتفرقاً لا اجتماع بعده، وذهب الناس شذَر مذَر، وكله في معنى التفرق الذي لا اجتماع بعده، وإنّما بُنيت هذه الحروف لأنّ فيها معنى الواو، كأنّه في الأصل ذهب الناس شغراً وبغراً فلمّا حُذفت الواو بُنيا على الفتح مثل: خمسة عشر)). (المخصص-د-ت-14 /98). وجعله السيوطي ممّا ألحق بالممنوع من التصرف في لتزام النصب على الظرفية ما لم يُضف، فإذا أضيف فإنّه لا يلزم النصب على الظرفية، وقد يقع ظرفاً أو حالاً وقد يقع غير ذلك قال: ((ألحق بالممنوع للتصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يُضف من مركب الأحيان، كفلان يزورنا صباحَ مساءَ ويومَ يومَ أي: كل صباح وكل يوم. وهو مبني حينئذٍ لتضمنه معنى حرف العطف، كخمسةَ عشَر، بخلاف ما إذا أضيف الصدر للعجز فإنّه ينصرف، فيقع ظرفاً وغير ظرف، وكذلك إذا لم يُركب بل عُطف نحو: فلان يتعاهدنا صباحاً ومساءً)). (الهمع-1327هـ-1/196-197). ويرى عباس حسن أنّ المركب من الأحوال والظروف يجوز فيه أمران حال التسمية به. قال: ((أمّا المركب من الأحوال فنحو: أنت جاري بيتَ بيتَ، ومن الظروف نحو: (أعمل صباحَ مساءَ) فيجوز فيه عند التسمية به وصيرورته علماً أحد أمرين: إمّا أضافه الصدر إلى العجز مع إعراب الصدر على حسب الجملة؛ نحو: بيتُ بيتٍ نظيفٌ وصد باحُ مساءٍ محبوبٌ. وإمّا إبقاء التركيب مبنياً على فتح الجزأين دائماً؛ ويكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة فيقال: بيتَ بيتَ نظيفٌ ، صباحَ مساءَ محبوبٌ)). (النحو الوافي-1965م-4 /232).

ثالثاً: أسماء الأفعال المركبة:

يجمع النحويون على أنّ أسماء الأفعال جميعها مبنية سواء أكانت مركبة أو بسيطة. وأسماء الأفعال المركبة تنقسم عندهم إلى إلي قسمين:

القسم الأول هو: ما رُكب من حرف جر ومجروره، نحو: عليك، وإليك. وما رُكب من ظرف ومضاف إليه نحو: مكانك، ودونك، وورائك. واختلف في الكاف اللاحقة لهذه الأسماء المركبة مثل :(إليك وعليك ومكانك ودونك. فهي في موضع خفض عند المبرد قال: ((فأما عليك ودونك وما أشبه ذلك فإنّ الكاف في موضع خفض)) (المقتضب-1415هـ-297/3). ولخص الرضي ما ذهب إليه الكسائي من قوله فيها بالنصب والفراء من قوله فيها بالرفع وأنكر عليهم ذلك. قال: ((وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء، وقال الكسائي: الكاف في الجميع منصوب وهو أضعف؛ لأنّ المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً، نحو: رويدك زيداً)). (شرح الكافية-د-ت-69/2). وذهب إلى أنّ الكاف حرف خطاب وليست ضميراً فلا موضع لها من الإعراب. (المصدر السابق 69/2). وأرى أنّ هذا أقرب للصواب؛ لأنّ الكاف أصبحت بالتركيب جزء من الكلمة، وجزء الكلمة لا موضع له من الإعراب، فهي كالكاف اللاحقة لأسماء الإشارة وغيرها. وذهب العكبري إلى أنّ (الكاف والميم) في قوله تعالى: ((عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)) (المائدة-105) وقوله تعالى :(فَمَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ)) (يونس-28) في موضع جر. أما في لفظ (رويدكم) فإنّ الكاف والميم للخطاب. قال: ((قوله تعالى: (عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)) (عليكم) هو: اسم للفعل هاهنا ، وبه انتصب أنفسكم ، والتقدير احفظوا أنفسكم ، والكاف والميم في عليكم في موضع جر ؛ لأنّ اسم الفعل هو الجار والمجرور و(على) وحدها لم تستعمل اسماً للفعل بخلاف (رويدكم) فإنّ الكاف والميم هنا للخطاب فقط ولا موضع لهما ؛ لأنّ (رويد) قد استعملت اسماً للأمر للمواجهة من غير كاف الخطاب ، وهكذا قوله تعالى:((فَمَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ))،(يونس-28)) الكاف والميم في موضع جر أيضاً)).(التبيان في إعراب القرآن-د-ت -465/1). ويرى عباس حسن أنّ الأحسن فيما رُكب من الجار والمجرور وفيما نقل من ظرف مكان أن يُعرب كله اسم فعل لا محل له من الإعراب قال: ((والأحسن في إعراب الجار والمجرور معاً، اسم فعل مبني لا محل له من الإعراب وفيما نقل من ظرف مكان اعتبار الظرف كله اسم فعل بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة)) (النحو الوافي-1965م-148/4-149).

والقسم الثاني هو: المركب من غير الجار والمجرور نحو: (هلُم وحيّ هل) أما هلُم فتلزم حالة واحدة عند الحجازيين، ولا تلحقها الضمائر، غير أنّ بني تميم يلحقون بها الضمائر فهي عندهم فعل. ومعناها: (تعال، واحضر). ذكر ذلك ابن السراج حيث قال: ((وهلُم إنّما هي (لُم) أي: أقرب، والهاء للتنبيه إلاّ أنّ الألف حُذفت فيها لكثرة الاستعمال، وإنّهما جعلا شيئاً واحداً. فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء (هلُم) على لفظ واحد، واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال، وأما بنو تميم فيصرفونها فيقولون: للاثنين هلُما وللأنثى هلُمي)). (الأصول-1408هـ-146/1). وقال ابن جني: ((أصل (هلُم) عند الخليل: (ها) للتنبيه و(لُم) أي: (لُم بنا) ثم كثر استعمالها فحُذفت الألف تخفيفاً)) (الخصائص-1421هـ-35/3). وقال ابن فا رس: ((هلُم معناها :(تعال) وكان الفرّاء يقول: أصلها (هل) ضُم إليها (أُم)، وتأويل ذلك أن يُقال: (هل لك في كذا، أُم) أي: اقصد وتعال)) (الصاحبي-1973م-128).

واختلف في تركيبها؛ فقال البصريون: هي مركبة من (ها) التنبيه و(لُم) التي هي فعل أمر من (لَمّ) بمعنى(جمع) وحذفت ألف (الهاء) لكثرة الاستعمال. (الإرتشاف-1984م-209/3-الأصول -1408هـ - 146/1). وقال الفراء والكوفيون: هي مركبة من (هل) التي هي للزجر والحث و(أُم) بمعنى (اقصد)، فالهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها، وحذفت فقيل: (هلُم). (الكتاب-1316هـ-52/2-الأصول -1408هـ-146/1-إرتشاف الضرب -1984م-209/3-شرح المفصل -د-ت- 75/4-شرح الكافية-د-ت -86/2). وردّ العكبري ما ذهب إليه الفرّاء وعدّه بعيداً. قال: ((وقال الفرّاء: أصلها (هل أُم)، فألقيت حركة الهمزة على اللام وحذفت وهذا بعيد؛ لأنّ لفظه أمر و(هل) إن كانت استفهاماً فلا معنى لدخوله على الأمر، وإن كانت بمعنى (قد) فلا تدخل على الأمر، وإن كانت (هل) اسماً للزجر، فتلك مبنية على الفتح، ثم لا معنى لها هاهنا)). (التبيان فبي إعراب القرآن-د-ت -547/1). وقال أبو حيان: ((وقيل: هي مفردة وليست مركبة، وهو قول لا بأس به؛ إذ الأصل البساطة، حتى يقوم دليل واضح على التركيب)). (إرتشاف الضرب-1984م - 209/3).

وما رُكب من غير الجار والمجرور أيضاً (حيّ هل)، وهي مركبة من (حيّ) بمعنى(أقبل) و(هل) أو(هلاَ) للحث والاستعجال. قال سيبويه: ((وأما حيّ هل التي للأمر فمن شيئين يدلك على ذلك حيّ على الصلاة)).(الكتاب - 1316هـ-3/300)وقال المبرد: ((حيّ هل : فإنّما هي اسمان جعلا اسماً واحداً، وفيها أقاويل : أجودها : حيّ هل بعمر، فإذا وقفت قلت: حيّ هلا ، فجعلت الألف لبيان الحركة ، وجائز أن تجعله نكرة فتقول: حيّ هلاً يافتى ، وجائز أن تثبت الألف وتجعله معرفة فلا تنون والألف زيادة ومعناه قرّبه)) (المقتضب-1415هـ-205/3)وقال ابن السراج : ((ومعنى حيّ هل : اقرب ، وجائز أن يقع في معنى(قُرب) ، فأما قولك: اقُرب ، فكقولك حيّ هل الثريد، أي: اقُرب منه وآته ، وفتح حيّ هل كفتح خمسةَ عشَر ؛ لأنّ هما شيئان جُعلا شيئاً واحداً)). (الأصول-1408هـ--145/1). وهي عند ابن يعيش مبنية على الفتح ويجوز تنوينها، ويتعدى بنفسه وبحروف الجر. قال: ((حيّ هل مركب من (حيّ وهل) ومبني على الفتح، ويُقال(حيّ هلاً) بالتنوين، وحيّ هلا بالألف، وهو يتعدى بنفسه وبـ (الباء، وعلى، والى)) (شرح المفصل-د-ت-46/4). ومن أمثلته على ذلك: حيّ هل الثريد. بمعنى: أحضره وقربه، وحيّ هل بفلان، بمعنى: ائت به، وحيّ هل على الصلاة، بمعنى: أقبلوا عليها، وحيّ إلّي بمعنى: سارعوا إلّي. (المصدر السابق-46). وعليه نجد أنّه لا خلاف على تركيبها عند النحويين.

أسماء مركبة لا تشملها الأنواع السابقة:

هنالك أنواع من الأسماء المركبة لا تندرج تحت الأقسام التي سبق ذكرها وهي ضربان:

الأول منها: ما تركب تركيب الأحوال والظروف نحو: (حيصَ بيصَ) وأخواتها، الثاني: ما يسميه النحويون كنايات العدد نحو: (كَم، وكذا، وكأين).

أولاً: ما تركب تركيب الأحوال والظروف: وهو مركبان هما: (حَيْصَ بَيْصَ) و(خازَ بازَ) وفيه لغات. وقد ذكر النحاة معناهما وأحوالهما الإعرابية. فهو عند سيبويه مبني على فتح الجزأين؛ لأنّه غير متمكن قال: ((وأما خمسةَ عشَر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جعلا شيئاً واحدا ونحو هذا في كلامهم: حَيْصَ بَيْصَ مفتوحة لأنّها ليست متمكنة. ومثل ذلك (الخازَ بازَ) جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء ، وجعلوا آخره كسراً(كـ جَيْرِ وغاقِ). ومن العرب من يقول الخِزْ بازُ) ويجعله بمنزلة سربال، ومن العرب من يقول: هو الخازِ بازِ

والخازَ بازَ وخازُ بازٍ فيجعله كحضرُموتٍ)). (الكتاب–1316هـ–296/3). وعدّه ابن السراج ضرباً من بناء الاسم مع الاسم وأنّه مبني على الفتح قال: ((ومن ذلك حيصَ بيصَ بُنيا على الفتح، وهي تقال عند اختلاط الأمر، ومن ذلك خازِ بازَ، وهو ذباب عند بعضهم وعند بعضهم داء، ومنهم من يكسر فيقول: خازِ بازِ، وبعضٌ يقول: الخازَ بازَ كحضرَموتَ)). (ابن الأصول–1408هـ––140/2). وهو عند ابن الأثير من المركبات التي يقتضي تركيبه بناء الاسمين معاً. قال: ((الأسماء المركبة على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يُبنى الاسمان معاً، وضرب لا يقتضي تركيبه إلاّ بناء الأول منهما. فمثال القسم قولهم: وقعوا في حيْصَ بيْصَ وتفرقوا شغَر بغَر وشذَر مذَر وخازَ بازَ)). (البديع في علم اللغة–1420هـ–39/1). وقال ابن يعيش :((العرب تقول: وقع في حيصَ بيصَ، إذا وقعوا في فتنة واختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه، وهما اسمان رُكبا اسماً واحداً ويُنيا بناء خمسةَ عشَر، والذي أوجب بناءهما تقدير الواو فيهما والأصل وقعوا في (حيصَ وبيصَ). وذكر أنّ فيها لغات أشهرها (حيصَ بيصَ) بالفتح و(حيصِ بيصِ) بكسر الآخر و (حِيص بِيص) بكسر الأول. (شرح المفصل–د–ت–115/4). وذكر أن (خازَ با) قد تلاعبت العرب فيها، وأنّ فيها لغات فمن قال: (خازَ بازَ) بفتح الجزأين، فقد ركب الاسمين وجعلهما اسماً واحداً وبناهما على فتح الجزأين تشبيهاً بالمركب العددي كخمسةَ عشَر، ومن قال: خازِ بازِ، فقد بناهما على الكسر، فجعلهما اسمين غير مركبين وأجراهما مجرى الأصوات نحو (غاقِ غاقِ). (المصدر السابق–120/4).

ثانياً: كنايات مركبة وهي: (كَم، وكأيّنْ وكذا). أما (كَم) فتكون للاستفهام، ويُسأل بها عن عدد مجهول المقدار، وتأتي خبرية يُكنى بها عن عدد كثير. قال سيبويه: ((اعلم أنّ (لكم) موضعيين: فأحدهما الاستفهام: وهو الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف، وأين). والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى رُبّ)). (الكتاب–1316هـ–156/2). وقال المبرد: ((اعلم أنّ (كم) اسم يقع على العدد ولها موضعان: تكون خبراً وتكون استفهاماً). (المقتضب–1415هـ–55/3). وأكد ابن فارس أنّها تكون للتكثير بمعنى(رُبّ) كما تكون للاستفهام. قال: ((كم موضوعة للكثير في مقابل (رُبّ) تقول: كَمرجلاً لقيت. وتكون استفهاماً، تقول: كم مالُك؟)). (الصاحبي–1973هـ–114). وهي عند ابن الأنباري مبنية على السكون لأنّها لا تخلو أن تكون استفهامية أو خبرية. قال: ((إن قال قائل: لم بُنيت (كَم) على السكون؟ قيل: لأنّها لا تخلو أن تكون استفهامية أو خبرية؛ فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة (رُبّ)؛ لأنّ (رُبّ) للتقليل، وكم تكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبُنيت (كم) حملاً على (رُبّ) وإنّما بُنيت على السكون؛ لأنّه الأصل في البناء)). (أسرار العربية–1377هـ–121).

وذهب الكوفيون إلى أنّ (كَم) هذه مركبة من (كاف) التشبيه و(ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وذهب البصريون إلى أنّها بسيطة لأنّ الأصل الإفراد. ذكر ذلك ابن الأنباري حيث قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ (كَم) مركبة. وذهب البصريون إلى أنّها مفردة موضوعة للعدد. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في كَم (ما) زيدت عليها الكاف؛ لأنّ العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها مفردة لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع)). (الإنصاف–د–ت–298/1–300). وأنكرابن عصفور ما ذهب إليه الكوفيون ووصفه بأنّه باطل قال: ((وهو باطل؛ لأنّها يدخل عليها حرف الجر، وحرف الجر لا يدخل على مثله وهي عند البصريين بسيطة لأنّ الأصل الإفراد)). (المقرب–1971م–46/2).

أما (كأيِنْ) فهي كناية عن عدد كثير فهي مثل: (كَمْ) الخبرية في ذلك، لأنّها مركبة من كاف التشبيه و(أي) المنونة، وقيل: يحتمل أن تكون بسيطة، وفيها لغات. ذهب إلى ذلك ابن فارس قال: ((كَأَيِّنْ يكون بمعنى(كم) قال جلَ ثناؤه :(وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا)) (الطلاق-آية8) وفيها لغتان (كَأَيِّنْ بالهمز والتشديد و(كأيِنْ)، وقد قرئ بهما وسمعت بعض أهل العربية يقول: ما أعلم كلمةً فيها التنوين خطأً غير هذه)) (الصاحبي-1973م-171) وذكر ابن مالك أنّها مساوية (لكَمْ) في المعنى وأنّها مستحقة للحكاية لأنّها مركبة من كاف التشبيه وأي وفيها لغات، قال: ((كَأَيِّنْ كان من حقها أن تضاف إلى مميزها كما تضاف (كَمْ) التي تلويها في المعنى، لكن منع من إضافة (كَأَيِّنْ) أنّها لو أضيفت لزم تنوينها وهي مستحقة للحكاية؛ لأنّها مركبة من (كاف) التشبيه و(أي) وقد يُقال: كَيْيءٍ وكاءٍ وكأيٍ)) (التسهيل-1967م-422). ويرى السامرائي أنّها بسيطة بدليل تعدد لغاتها عند العرب وتلاعبهم بها، وأنّها لم ترد في القران الكريم إلاّ مع (من). قال: ((كأيِنْ مركبة عند أكثر النحاة من كاف التشبيه وأي الاستفهامية المنونة، وقيل: هي اسم بسيط غير مركب، ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات المتعددة، فتقول: (كأين، وكائن، وكأي، وكيَ، وغير ذلك، ولم ترد في القرآن لكريم إلاّ مع (من) كقوله تعالى:(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) (آل عمران146) (معاني النحو-2000م-341/2).

أما (كذا) فنوعان: ما يُكنى به عن عدد مبهم كقولك: له عندي كذا ديناراً وله كذا وكذا درهماً، وما يُكنى بها من غير عدد، تقول: مررت بدار كذا، وقال عبد الله: كذا وكذا. وهي مركبة من (كاف) التشبيه و(ذا) التي للإشارة عند أكثر النحويين. قال سيبويه: (هذا ما جرى مجرى (كَمْ) في الاستفهام وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كَمْ) وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء)). (الكتاب-1316هـ-170/2). ويرى ابن يعيش أنّ الكاف في (كذا) ليست للتشبيه؛ لأنّه لا معنى للتشبيه في لفظ(كذا). قال: ((وأما كذا فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة كَمْ، يُقال: له علّي كذا وكذا درهماً، إذا أراد إبهام العدد كُني عنه(بكذا) كما يكنون عن الأعلام بفلان والأصل(ذا) والكاف زائدة وليست على بابها من التشبيه؛ لأنّه لا معنى للتشبيه ههنا إلاّ أنّ زيادتها لازمة)). (شرح المفصل-د-ت-126/4). وهي عند ابن مالك مستحقة للحكاية مثل(كأيِنْ)، قال: ((وأما (كذا) ففيها ما في (كأيِنْ) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادة مانعة من الإضافة، وذلك لأنّ عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة، فأبقي على ما كان عليه واستعمال (كذا) دون تكرار قليل، وكذا استعماله مكرراً دون عطف)). (شرح التسهيل-1967م-422/2). وذكر الرضي أنّها مركبة من (كاف) التشبيه و(ذا) التي للإشارة وبهذا التركيب انمحى عنها معنى التشبيه والإشارة وأصبحت بمعنى(كَمْ) قال: ((وأما كذا فإنّها في الأصل (ذا) المقصود به الإشارة دخل عليه كاف التشبيه، وكان (ذا) مشار به إلى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى (كَمْ) وانمحى من الجزئيين معنى التشبيه والإشارة، فصارت الكلمتان ككلمة واحدة)). (شرح الكافية-د-ت-94/2). وجعلها ابن هشام على ثلاثة أوجه قال: ((كذا ترد على ثلاثة أوجه: أحدهما: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما (كاف) التشبيه و(ذا) الإشارة. والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد. والثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن عدد)). (المغني-1987م-211/1). وعليه فإننا نجد أنّ كنايات العدد (كم، وكأيِنْ، وكذا) مبنية على السكون، وهو ظاهر في (كَمْ، وكذا)، أما (كأيِنْ) فمبنية على سكون

النون في آخرها التي هي في الأصل نون تنوين لأنّها مركبة من كاف التشبيه و(أي) المعربة المنونة، وبعد التركيب زال المعنى الإفرادي للجزأين، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى(كَم) فصار كأنّه اسم مبني على السكون، آخره نون ساكنة.

نتائج الدراسة:

1-إنّ ضم هذه المركبات بعضها إلى بعض ينبني في الغالب على أصلها فلا يُضاف عربي إلى أعجمي والعكس. كما أنّه يكثر استخدام العربي منها دون الأعجمي، مما يدلل على ثراء اللغة العربية واغتنائها بألفاظها.

2-يعود أصل بعض المركبات في العربية إلى لغات أخري كالفارسية مثلاً، وذلك كما في لفظ (سيبويه) والتي تعني بالفارسية (رائحة التفاح) مما يدلل على سعة ماعون اللغة العربية في الإقراض والاقتراض من اللغات الأخرى.

3-إنّ للتركيب في العربية غرض بلاغي يقوم على الاختصار ودفع توهم إرادة التكرار والكناية وذلك بإطلاق اللفظ وإرادة ما يلزم من معناه، كما في بعض الأحوال المركبة.

4-إنّ الأصل في الأعداد المركبة الإعراب لا البناء بدليل: (اثنا عشر، واثنتا عشر) ولذلك أبقوها على حالها للإشارة إلى ذلك.

5-إنّ بعض الأسماء المركبة يتم استخدامه كأمثال أو أقوال مأثورة في العربية، وأصبح لها مورد ومضرب كقولهم: تفرقوا أيدي سبأ، وتفرقوا شذر مذر، ودخلوا في حيص بيص.

المصادر والمراجع:

1-القران الكريم

2-ابن منظور – محمد بن مكرم –لسان العرب–دار صادر –بيروت–ط3–1988م.

3-الفيروز آبادي –مجد الدين محمد بن يعقوب –القاموس المحيط–مؤسسة الرسالة –بيروت –ط8–1426هـ.

4-الشيخ عبد الله البستاني –الوافي –مكتبة لبنان. –ط3 –1980م.

5-إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون–المعجم الوسيط–– مجمع اللغة العربية –ط4–2004هـ.

6-الجرجاني–على بن محمد الجرجاني–التعريفات–دار الكتب العلمية – بيروت–ط3–1983م.

7-ابن الأثير–مبارك بن محمد الشيباني –البديع في علم اللغة–تحقيق–حسين العايد – مركز إحياء التراث الإسلامي–مكة المكرمة–1421هـ.

8-الرماني: أبو الحسن على بن عيسى الرماني، معاني الحروف–تحقيق –عبد الفتاح اسماعيل، دار الشروق–جدة–ط3–1984م.

9-العكبري – أبو البقاء عبد الله بن الحسين–اللباب في علل البناء والإعراب – تحقيق –عبد الإله النبهان – دار الفكر المعاصر بيروت–ط1–1993م.

10-القرشي–محمد بن أحمد القرشي –الإرشاد إلى علم الإعراب–تحقيق–عبد الله البركاتي ومحسن العميري – مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة –ط1–1989م.

11-السامرائي–إبراهيم السامرائي –فقه اللغة المقارن –دار العلم للملايين –بيروت–ط3–1983م.

12-محمد شوقي أمين-في أصول اللغة-مجمع اللغة العربية-مصر-ط1-1395هـ.
13-ابن عصفور-على بن مؤمن بن محمد -شرح جمل الزجاجي-- تحقيق - فواز الشعار - دار الكتب العلمية - ط1-1419هـ.
14-ابن أبي الربيع -عبيد الله بن أحمد السبتي الأندلسي -الكافي في الإفصاح - تحقيق الدكتور فيصل الحفيان -ط1-1422هـ -الرياض -مكتبة الرشد.
15-ابن يعيش - موفق الدين يعيش بن على -شرح المفصل-مطبعة المنيرية بمصر-بدون تاريخ.
16-أحمد حسن حامد-التضمين في العربية-دار الشروق للنشر - نابلس-ط1-1422هـ.
17-ابن هشام -أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام -أوضح المسالك-مطبوعات جامعة الإمام-الرياض-ط6-1394هـ.
18-عباس حسن -النحو الوافي - دار المعارف-القاهرة-ط4. 1965م.
19-ابن مالك -جمال الدين محمد بن عبد الله-شرح التسهيل- تحقيق-عبد الرحمن السيد-ومحمد بدوي-القاهرة-ط1-1410هـ.
20-سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب-المطبعة الأميرية ببولاق، ط-1 1316هـ -تحقيق عبد السلام هارون.
21-المبرد -أبو العباس محمد بن يزيد المبرد -المقتضب -تحقيق -محمد عبد الخالق عضيمة -لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة-ط1.-1415هـ.
22-ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل السراج-الأصول، تحقيق -عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت-ط2-1408هـ.
23-الجرجاني _ المقتصد في شرح الايضاح-تحقيق كاظم المرجان-وزارة الثقافة - العراق-الطبعة (بدون) 1982م.
24-أبو حيان _ ارتشاف الضرب - تحقيق -مصطفي أحمد النحاس - مطبعة المدني - القاهرة -ط1-1984م.
25-الدماميني -محمد بدر الدين الدماميني -تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد -تحقيق-محمد المفدى-ط1-1983م-
26-السيوطي - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي -الأشباه والنظائر-دار الكتاب العربي - بيروت -ط1-1990م.
27-ابن كمال باشا-شمس الدين أحمد بن سليمان -أسرار النحو-- تحقيق -أحمد حسن حامد-دار الفكر للطباعة والنشر -ط2. -2002م.
28-إبراهيم مصطفى -إحياء النحو - مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة - القاهرة-ط -(بدون)-2014م.
29- ابن الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية-تحقيق محمد بهجة البيطار مطبعة الترقي، دمشق-ط2-1377هـ.

30- ابن مالك–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد–تحقيق –محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر –مصر –ط–(بدون)1967م.

31- الزجاجي – أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق–كتاب الجمل في النحو –مؤسسة الرسالة–بيروت –ط 5–1417هـ.

32- فاضل صالح السامرائي –معاني النحو–دار الفكر للطباعة والنشر–بيروت–ط1–2000م.

33- ابن سيدة– على بن إسماعيل –المخصص دار الفكر بيروت – بدون تاريخ.

34–السيوطي – عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي –همع الهوامع على شرح جمع الجوامع –تحقيق –عبد العال سالم مكرم –دار البحوث العلمية – الكويت ط1–1327هـ.

35–الرضي–رضي الدين محمد بن الحسن –شرح الكافية–دار الكتب العلمية–بيروت –بدون تاريخ.

36–العكبري–أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري–التبيان في إعراب القران–تحقيق عبد الحميد هنداوي– دار الكتب العلمية –بيروت–ط1–1421هـ.

37–الخصائص–أبو الفتح _ عثمان بن جني – تحقيق –عبد الحميد هنداوي–دار الكتب العلمية–بيروت – ط 1–1421هـ

38–ابن فارس – أبو الحسين أحمد بن فارس–الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، وعيسى الياس، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط1–1997م.

39–ابن الأنباري – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد -- الإنصاف في مسائل الخلاف–المكتبة العصرية--ط1–1424هـ.

40–ابن عصفور–على بن مؤمن–المقرب–تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري –مطبعة العاني –بغداد–ط1–1971م.

41–ابن هشام – أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد –مغني اللبيب–تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد–المكتبة العصرية – صيدا. بيروت–ط2. 1987م.